



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Automation of Customs Operations and Its Impact on Enhancing the Performance of the General Authority of Customs (An Applied Study on the ASYCUDA System in Iraq)

أتمتة العمليات الكمركية وأثرها في تعزيز أداء الهيئة العامة للكمارك
دراسة تطبيقية على نظام الأسيكودا في العراق

م.ق.د. ثامر قاسم داود الطائي

Thamer Qasim Dawood Al-Taie
Thamerqasim6@gmail.com

م.د. كرار حسين رزاق عون

Karrar Hussein razzaq Aoun
dr.karrar.razzaq@gmail.com

الهيئة العامة للكمارك

Abstract

This study examines the effect of automating customs operations to improve the performance of the General Authority of Customs, with a particular focus on the experience of implementing the Automated System for Customs Data (ASYCUDA) in Iraq. The study aims to highlight the role of automation in improving the efficiency of customs processes and increasing levels of transparency and accuracy, thereby facilitating trade flows and reducing administrative burden. This research uses a descriptive-analytical approach, based on quantitative data collected from official reports issued by the General Authority of Customs, the Central Bank of Iraq and the World Bank. It also analyzes a set of key performance indicators before and after the implementation of the ASYCUDA system. The results show that automation of customs operations through this system has contributed significantly to improving operational performance by reducing customs clearance time, limiting human intervention, increasing data accuracy and improving revenue monitoring mechanisms. Nevertheless, the implementation process still faces several challenges related to weak technical infrastructure, the need to develop personnel skills and limited integration of the adopted systems. The study concludes by emphasizing the need to strengthen investments in digital infrastructure, continuously support capacity building programs and intensify institutional coordination efforts to maximize the positive effects of customs automation in Iraq.

Keywords: Customs Automation, ASYCUDA, Customs Performance, Trade Facilitation, Iraq.

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة أثر أتمتة العمليات الكمركية في تعزيز أداء الهيئة العامة للكمارك، مع التركيز على تجربة تطبيق النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA) في العراق. ويهدف البحث إلى توضيح دور الأتمتة في

تحسين كفاءة الإجراءات الكمركية ورفع مستويات الشفافية والدقة، بما يسهم في تسهيل حركة التجارة والحد من الأعباء الإدارية. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى بيانات كمية جُمعت من التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للكمارك، والبنك المركزي العراقي، والبنك الدولي. كما قام البحث بتحليل عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية قبل وبعد تطبيق نظام أسيكودا. وتُظهر النتائج أن أتمتة العمليات الكمركية عبر هذا النظام أسهمت بشكل ملموس في تحسين الأداء التشغيلي، من خلال تقليص مدد التخليص الكمركي، والحد من التدخل البشري، وتعزيز دقة البيانات، وتحسين آليات مراقبة الإيرادات. ومع ذلك، ما زالت عملية التطبيق تواجه جملة من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية التقنية، والحاجة إلى تطوير مهارات العاملين، فضلاً عن محدودية تكامل الأنظمة المعتمدة. وتختتم الدراسة بالتأكيد على ضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ودعم برامج بناء القدرات بصورة مستمرة، وتكثيف جهود التنسيق المؤسسي، بما يسهم في تعظيم الآثار الإيجابية لأتمتة العمل الكمركي في العراق.

الكلمات الرئيسية: أتمتة الكمارك، أسيكودا، أداء الكمارك، تسهيل التجارة، العراق.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بيئة التجارة الدولية نتيجة تسارع وتيرة العولمة والتقدم المستمر في تقنيات تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أفرز متطلبات جديدة فرضت على الإدارات الكمركية إعادة النظر في أساليب عملها التقليدية. وقد أدى ذلك إلى اتجاه متزايد نحو اعتماد الأنظمة الآلية بوصفها مدخلاً أساسياً لتحديث الإجراءات الكمركية، وتبسيط العمليات، وتعزيز الشفافية فضلاً عن تسهيل حركة البضائع عبر المنافذ الحدودية. ويُعد النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA)، الذي طوّره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، من أبرز النظم المعتمدة دولياً في مجال تطوير العمل الكمركي، لما يوفره من إمكانيات تقنية تسهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي ومواءمة الإجراءات مع المعايير الدولية. وانطلاقاً من إدراكها لأهمية مواكبة هذه التحولات، اتجهت الهيئة العامة للكمارك العراقية إلى اعتماد نظام أسيكودا ضمن استراتيجيتها للتحويل الرقمي، بهدف تطوير إجراءاتها التشغيلية وتعزيز كفاءتها المؤسسية. ويأتي هذا التوجه في إطار السعي إلى تقليل الاعتماد على المعالجة اليدوية، والحد من مظاهر الفساد والأخطاء البشرية، وتحسين مستويات تحصيل الإيرادات الكمركية، فضلاً عن تعزيز الانضباط والرقابة على العمليات الكمركية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، لا يزال مدى تأثير أتمتة العمليات الكمركية على الأداء العام للهيئة موضوعاً يتطلب مزيداً من الدراسة والتحليل العلمي القائم على الأدلة والبيانات الواقعية وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر أتمتة العمل الكمركي في تعزيز أداء الهيئة العامة للكمارك في العراق، مع التركيز على تطبيق نظام أسيكودا والنتائج المترتبة عليه. كما تسلط الضوء على دور الأتمتة في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز تحصيل الإيرادات، ورفع دقة معالجة البيانات وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية. فضلاً عن ذلك، تتناول الدراسة التحديات التي ترافق عملية الانتقال من النظم اليدوية التقليدية إلى النظم الآلية، ولا سيما ما يتعلق بقدرة الموارد البشرية على التكيف مع المتطلبات التقنية الحديثة، وجاهزية البنية التحتية، ومستوى تكامل الأنظمة المعتمدة. وتكتسب دراسة العلاقة بين أتمتة العمليات الكمركية وتعزيز الأداء المؤسسي أهمية خاصة بالنسبة لصناع القرار، وإدارات الكمارك، والمنظمات الدولية المعنية بتسهيل التجارة وإدارة الحدود. ومن خلال تحليل التجربة العراقية، تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية ذات الصلة، وتوفير رؤية تحليلية أعمق لدور التحويل الرقمي في تحسين أداء القطاع العام ولاسيما في سياق الاقتصادات النامية.

الفصل الأول / منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: على الرغم من التوسع العالمي في اعتماد الأنظمة الرقمية بهدف تطوير العمل الكمركي وتحسين كفاءة إجراءاته وتعزيز مستويات الدقة والشفافية، لا تزال الهيئة العامة للكمارك العراقية تواجه جملة من التحديات المرتبطة بأداء عملياتها الكمركية. وعلى الرغم من اعتماد نظام

أسيكودا لأتمتة هذه العمليات، فإن مدى إسهامه الفعلي في تعزيز الأداء المؤسسي للهيئة ما يزال غير واضح بشكل دقيق، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة علمية تقويمية. وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤل الآتي: ما هو تأثير أتمتة عمليات الجمارك من خلال نظام أسيكودا على تعزيز أداء هيئة الجمارك في العراق؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. إلى أي مدى أسهم تطبيق نظام أسيكودا في تحسين الكفاءة التشغيلية للإجراءات الجمركية؟
2. ما أثر أتمتة العمليات الجمركية في تعزيز دقة البيانات وتقليل الأخطاء والتدخل البشري؟
3. هل أسهم نظام أسيكودا في تحسين مستوى تحصيل الإيرادات الجمركية؟
4. إلى أي مدى يساهم تكامل الأنظمة الرقمية في تعظيم أثر أتمتة العمليات الجمركية على الأداء المؤسسي؟

ثانياً: أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مدى تطبيق نظام أسيكودا داخل الهيئة العامة للجمارك العراقية.
2. قياس تأثير أتمتة الجمارك على تعزيز الأداء التشغيلي والكفاءة وتقديم الخدمات.
3. تقييم كيفية مساهمة الأتمتة في الحد من الفساد الإداري والأخطاء البشرية.
4. تحليل المؤشرات الإحصائية التي تعكس العلاقة بين الأتمتة ونمو إيرادات الجمارك.
5. تقديم توصيات لتعزيز فعالية نظام أسيكودا في العراق.

ثالثاً: أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب:

1. الأهمية العملية: يوفر هذا البحث تقييماً تجريبياً لكيفية مساهمة أنظمة الأتمتة في تعزيز أداء وشفافية هيئة الجمارك العراقية.
2. الأهمية الأكاديمية: يثري هذا البحث الأدبيات العربية والعراقية المحدودة حول تطبيق نظام أسيكودا ودوره في التحول الرقمي.
3. الأهمية الاقتصادية: يمكن أن توجه نتائج هذا البحث صانعي السياسات في تحديث عمليات الجمارك لزيادة الإيرادات وتسهيل التجارة والامتثال للمعايير الدولية.

رابعاً: التعريفات الإجرائية: يتناول البحث العلاقة بين متغيرين رئيسين هما (أتمتة العمليات الجمركية، الأداء الجمركي)

1. أتمتة العمليات الجمركية: هي عملية استخدام الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الرقمية، وخاصة نظام أسيكودا، لإدارة ومعالجة المعاملات الجمركية إلكترونياً، بما في ذلك التصريح والتخليص الجمركي والكشف على البضاعة والتخمين والتدقيق مستندياً ومالياً والتوثيق وتحصيل الإيرادات والإفراج عن الشحنة؛ أي أن جميع العمليات الجمركية يتم إجراؤها إلكترونياً.
2. نظام أسيكودا: (النظام الآلي للبيانات الجمركية) - نظام محوسب طورته الأونكتاد لأتمتة وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتعزيز الكفاءة، ودعم إدارة البيانات التجارية.
3. أداء سلطة الجمارك: يشير إلى فعالية وكفاءة العمليات الجمركية من حيث تحصيل الإيرادات، وتقليل وقت المعاملة الجمركية، ودقة إدخال البيانات، ومستويات رضا العملاء.

خامساً: فرضيات البحث: لمعالجة مشكلة البحث، تُقترح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي لأتمتة عمليات الجمارك من خلال نظام أسيكودا على تعزيز الأداء التشغيلي لهيئة الجمارك العراقية.
- الفرضية الثانية: يساهم تطبيق نظام أسيكودا في تعزيز دقة وسرعة الإجراءات الجمركية.
- الفرضية الثالثة: يؤدي استخدام نظام أسيكودا إلى زيادة الإيرادات الجمركية عبر تحسين دقة البيانات والحد من التهرب الجمركي.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة إيجابية بين مستوى تبني نظام أسيكودا والأداء المؤسسي العام في

الهيئة العامة للكمارك.

سادسا: عينة البحث: تتكون عينة البحث من بيانات ومؤشرات إحصائية مستمدة من التقارير الرسمية للهيئة العامة للكمارك والبنك المركزي العراقي والبنك الدولي للسنوات من 2020-2025. تمثل هذه البيانات مقاييس كمية تعكس إيرادات الكمارك وحجم التجارة والأداء التشغيلي قبل وبعد تطبيق نظام أسيكودا.

سابعا: طرق جمع البيانات: يعتمد البحث على بيانات ثانوية كمية تم الحصول عليها من المصادر التالية:

1. التقارير الرسمية الصادرة من الهيئة العامة للكمارك العراقية
2. التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
3. مؤشرات التجارة الدولية والأداء المنشورة من قبل البنك الدولي.
4. الوثائق الرسمية وتقارير الأداء الصادرة عن الهيئة العامة للكمارك بشأن تطبيق نظام أسيكودا.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: أتمتة العمليات الكمركية

أولاً: مفهوم أتمتة العمليات الكمركية: تمثل أتمتة العمليات الكمركية تحولاً جذرياً من العمليات التقليدية الورقية إلى عمليات تعتمد على التكنولوجيا في إدارة الحدود. من الناحية المفاهيمية، تُعرف أتمتة العمليات بأنها استخدام التكنولوجيا لتنفيذ عمليات أو إجراءات كمركية روتينية بأقل قدر من التدخل البشري. وتوضح الأهداف الأساسية لهذا التطبيق التكنولوجي في تعزيز الكفاءة، والحد بشكل كبير من الاعتماد على العمل اليدوي، وتبسيط إجراءات العمليات الكمركية بشكل شامل. وبشكل أوسع، تعتمد أتمتة الكمارك على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإدارة الكمارك، مما يدعم عملية التخليص الكمركي بأكملها أو أجزاء محددة منها (ganda, 2021:12). ويجب التمييز بشكل حاسم بين الرقمنة والتحول الرقمي. تشير الرقمنة بشكل ضيق إلى تعزيز العمليات الداخلية عن طريق تحويل المعلومات وسير العمل التناظرية الحالية إلى صيغة رقمية، مما يؤدي غالباً إلى أتمتة العمل وتقليل السجلات الورقية. أما التحول الرقمي، فهو استراتيجية تحويلية تتجاوز مجرد تبني التكنولوجيا. فهو ينطوي على الاستفادة من التقنيات الرقمية والبيانات الرقمية الجديدة لتغيير الممارسات التشغيلية بشكل جذري، وإعادة تشكيل كيفية تفاعل العملاء والشركات، وتعزيز أساليب جديدة لتوليد الإيرادات أو القيمة العامة (Gradillas, & Thomas, 2025: 114). كما يقصد بأتمتة الكمارك استبدال الإجراءات الكمركية اليدوية والورقية بأنظمة رقمية وعمليات مؤتمتة. والهدف من ذلك هو تسهيل التجارة المشروعة مع الحفاظ على رقابة تنظيمية فعالة على حركة البضائع عبر الحدود (Boikova, et al, 2020: 13). إن أتمتة العمليات الكمركية هي عملية دمج تكنولوجيا المعلومات وأنظمة تبادل البيانات الإلكترونية (مثل أنظمة أسيكودا أو الكمارك الإلكترونية أو منصات الناقد الواحدة) في الإدارة الكمركية لتحسين الكفاءة والشفافية والامتثال في تيسير التجارة (Lee, 2023:19) يشير الأتمتة في العمليات الكمركية إلى استخدام الأنظمة الحاسوبية لإدارة وتبسيط الإجراءات الكمركية مثل معالجة الإقرارات، وإدارة المخاطر، والتخليص الكمركي، وتحصيل الإيرادات. ويُعد النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA) مثالاً بارزاً على هذه الأتمتة، حيث قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتطويره ودعمه لأكثر من 40 عاماً. يسهل نظام ASYCUDA التجارة من خلال أتمتة معالجة البيانات الكمركية، والحد من التدخل اليدوي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية (Mayega, et al, 2024: 21).

ثانياً: فوائد الأتمتة: تتمثل فوائد الأتمتة في الآتي: (Tatasciore, et al, 2020)

أ. للحكومات والسلطات الكمركية: (Selyukov, et al, 2020: 57)

1. زيادة تحصيل الإيرادات.
 2. تعزيز أمن الحدود والامتثال للوائح.
 3. تحسين تخصيص الموارد (تركيز الموظفين على المناطق عالية المخاطر).
 4. تحسين جودة البيانات والإحصاءات التجارية.
 5. الحد من فرص الفساد.
- ب. للتجار (المستوردين/المصدرين/وكلاء الإخراج الكمركي و الشحن): (SAMRAWIT, 2016: 11)
1. تسريع إجراءات التخليص الكمركي: عبور البضائع للحدود في غضون ساعات بدلاً من أيام.
 2. القدرة على التنبؤ واليقين: وضوح أكبر في الإجراءات والجداول الزمنية.
 3. خفض التكاليف: انخفاض رسوم التأخير والتخزين والتكاليف الإدارية.
 4. تحسين الامتثال: توفر الأنظمة إرشادات للمستخدمين وتتحقق من صحة البيانات في الوقت الفعلي
 5. تعزيز القدرة التنافسية: السرعة والموثوقية ميزتان تنافسيتان أساسيتان.
- كما يحدد (Hanningtone, 2022: 126) فوائد أتمتة العمليات الكمركية بالآتي:
1. زيادة الكفاءة: تستطيع الأنظمة الآلية معالجة كميات كبيرة من البيانات بشكل أسرع بكثير من الطرق اليدوية، مما يقلل بشكل كبير من أوقات التخليص الكمركي. وهذا يسرع حركة البضائع عبر الكمارك، وهو أمر بالغ الأهمية للشركات التي تعتمد على التسليم في الوقت المناسب.
 2. تقليل الأخطاء البشرية: تقلل الأتمتة من مخاطر الأخطاء المرتبطة بإدخال البيانات يدويًا، مثل التصنيف غير الصحيح للبضائع أو نقص المستندات. وتعد هذه الدقة حيوية للامتثال للوائح الكمركية وتساعد على تجنب الغرامات والتأخيرات المكلفة.
 3. توفير التكاليف: من خلال تبسيط العمليات وتقليل الحاجة إلى العمل اليدوي، يمكن للشركات خفض تكاليف التشغيل. لا تقتصر الأتمتة على خفض نفقات العمالة فحسب، بل تخفف أيضًا من التكاليف المرتبطة بالأخطاء ومشاكل الامتثال.
 4. تعزيز الامتثال: يتم تحديث الأنظمة الآلية بانتظام لتعكس أحدث اللوائح الكمركية، مما يضمن امتثال الشركات للقوانين المتغيرة. ويساعد هذا النهج الاستباقي في تجنب العقوبات والاضطرابات في سلاسل التوريد.
 5. قابلية التوسع: مع نمو الشركات وزيادة حجم تجارتها، يمكن للأنظمة الآلية التوسع بسهولة للتعامل مع أحجام معاملات أكبر دون التضحية بالكفاءة. وتعد هذه المرونة ضرورية للشركات التي تسعى إلى توسيع نطاق أعمالها عالميًا.
 6. رؤية البيانات وتحليلها: توفر الأتمتة إمكانية الوصول في الوقت الفعلي إلى بيانات التجارة، مما يتيح اتخاذ قرارات أفضل وتتبع الأداء. ويتيح هذا النهج القائم على البيانات لموظفي الكمارك والشركات تحديد الاتجاهات وتحسين العمليات.
 7. تحسين رضا الموظفين: من خلال أتمتة المهام الروتينية، يمكن للموظفين التركيز على قضايا أكثر استراتيجية وتعقيدًا، مما يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي والمشاركة.

ثالثاً: تحديات أتمتة العمليات الكمركية: تتمثل أبرز التحديات في أتمتة العمليات الكمركية في

الآتي: (Orłowska, & Chackiewicz, 2024: 211)

1. ارتفاع التكلفة الأولية: يتطلب تطبيق الأنظمة المتقدمة تمويلًا كبيرًا.
2. الأمن السيبراني: تُعد الأنظمة الرقمية أهدافًا جذابة للهجمات الإلكترونية.
3. الفجوة الرقمية: قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التكيف بسبب التكلفة أو نقص الخبرة التقنية.
4. الأنظمة القديمة: قد يكون دمج التكنولوجيا الجديدة مع الأنظمة القديمة والمعقدة أمرًا معقدًا.
5. إدارة التغيير: تتطلب تدريبًا وتحولًا ثقافيًا لكل من موظفي الكمارك والمجتمع التجاري.

6. توحيد البيانات: يُعد التوصل إلى اتفاق بشأن عناصر البيانات والتنسيقات المشتركة بين المؤسسات والبلدان أمراً بالغ الأهمية لأنظمة مثل النافذة الواحدة.

المبحث الثاني: الأداء الكمركي

أولاً: مفهوم الأداء الكمركي : يتم تقييم أداء السلطات الكمركية بشكل عام بناءً على قدرتها على تحصيل الإيرادات بكفاءة، وإنفاذ القوانين التجارية، وحماية الاقتصاد من السلع غير المشروعة وتسهيل التجارة والسفر المشروعين. وقد قامت العديد من الدول بإجراء إصلاحات وجهود تحديثية لتعزيز أداء الكمارك، مع التركيز على التوظيف والتكنولوجيا والتخطيط الاستراتيجي (Peterson, et al, 2016: 17). يشير الأداء في سياق الكمارك إلى الفعالية والكفاءة والجودة التي تؤدي بها هيئة الكمارك واجباتها، بما في ذلك التنظيم والرقابة وتسهيل التجارة وتحصيل الإيرادات (Cantens, et al, 2010: 52). لم يعد أداء الكمارك يقتصر على تحصيل الضرائب فحسب، بل أصبح عبارة عن بطاقة أداء متوازنة تقيس مدى كفاءة السلطة في تسهيل التجارة المشروعة وحماية المجتمع وتأمين الحدود، مع تحصيل الإيرادات بكفاءة في الوقت نفسه (Miloshoska, et al, 2024: 6). يشير أداء الكمارك عمومًا إلى مدى فعالية وكفاءة إدارات الكمارك في أداء واجباتها المتعلقة بالتجارة الدولية. ويشمل ذلك تسهيل التجارة، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتحصيل الرسوم والضرائب، والحفاظ على معايير الأمن والسلامة العامة (Nguyen, et al, 2021: 32) كما يشير أداء الكمارك إلى كفاءة وفعالية العمليات الكمركية في تسهيل التجارة الدولية. ويشمل ذلك جوانب مختلفة، بما في ذلك سرعة التخليص الكمركي، والامتثال للوائح، والتأثير العام على ديناميكيات سلسلة التوريد (Elhesenat, et al, 2025: 3).

ثانياً: الاتجاهات الحديثة التي تدفع نحو تعزيز الأداء: تتميز سلطات الكمارك عالية الأداء بتبنيها لهذه الاتجاهات: (Shtrikov, et al, 2022: 1353)

1. الرقمنة والأتمتة: استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لإدارة المخاطر ومعالجة المستندات وكشف الاحتيال.
2. تحليلات البيانات: الاستفادة من البيانات الضخمة لتحديد أنماط عدم الامتثال، وتوقع الإيرادات، وتحسين تخصيص الموارد.
3. أنظمة النافذة الواحدة: منصة موحدة يتيح للتجار تقديم جميع المعلومات التنظيمية المطلوبة، مما يلغي الحاجة إلى إدخال البيانات بشكل متكرر في مؤسسات حكومية متعددة.
4. برامج المشغل الاقتصادي المعتمد: منح شهادات "الثقة" للتجار الملتزمين، مما يمنحهم مزايا مثل التخليص الكمركي الأسرع وتقليل عمليات التفتيش. وهذا يوجه الموارد نحو الشحنات عالية المخاطر.
5. إدارة الحدود المنسقة: التعاون الوثيق مع مؤسسات الحدود الأخرى (مثل الزراعة والصحة والهجرة) لإنشاء نظام مراقبة حدودي متكامل.
6. المعالجة المسبقة للوصول: السماح بتقديم الإقرارات ومعالجتها قبل وصول البضائع فعلياً إلى الحدود.

ثالثاً: تحسين أداء السلطات الكمركية

يُقاس أداء السلطات الكمركية بقدرتها على تسهيل التجارة المشروعة، وضمان الامتثال للوائح، وتحصيل الإيرادات بكفاءة، والحفاظ على أمن الحدود. وتساهم الأتمتة من خلال أنظمة مثل نظام أسيكودا في تحقيق هذه الأهداف من خلال: (Kibiy, 2020: 54)

1. تعزيز الأداء التشغيلي من خلال تسريع أوقات المعالجة وتقليل تأخيرات التخليص الكمركي.
2. تحسين تحصيل الإيرادات عن طريق تقليل حالات التهرب والأخطاء في تقدير الرسوم والضرائب.

3. زيادة الشفافية والمساءلة، مما يساعد على الحد من الفساد وبناء الثقة بين التجار وأصحاب المصلحة.
4. دعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات من خلال إمكانيات إعداد التقارير والتحليلات في الوقت الفعلي المدمجة في الأنظمة الآلية.
5. تمكين السلطات الكمركية من الامتثال لمعايير تيسير التجارة الدولية وتحسين قدرتها التنافسية عالمياً.

رابعاً: التحديات التي تواجه الأداء الفعال

- حتى أفضل الإدارات الكمركية تواجه عقبات كبيرة: (Bukhari, & Zaidi, 2025: 1549)
1. الموازنة بين التسهيل والرقابة: هذه هي المعضلة الأساسية. يجب ألا يأتي تسريع وتسهيل التجارة على حساب الأمن وتسرب الإيرادات.
 2. تطور أساليب الاحتيال: يتكيف المجرمون باستمرار، مستخدمين أساليب معقدة لغسل الأموال عبر التجارة، والتلاعب بالفواتير، والتهرب.
 3. قيود الموارد: تفتقر العديد من الإدارات إلى التمويل والتكنولوجيا والموظفين المدربين لتطبيق الأنظمة الحديثة.
 4. تعقيد التجارة الدولية: التعامل مع شبكة معقدة من اتفاقيات التجارة الحرة وقواعد المنشأ واللوائح الوطنية المتغيرة باستمرار.
 5. الضغوط السياسية والفساد: يُعدّ حماية الإدارة الكمركية من التدخل السياسي والحفاظ على النزاهة معركة مستمرة في العديد من البلدان.

الفصل الثالث/الجانب التطبيقي للبحث

أولاً: السياق العام والمتطلبات الملحة قبل الأتمتة: يمثل قرار هيئة الكمارك العراقية (ICA) باعتماد النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDAWorld) استجابة استراتيجية محورية لأوجه القصور المنهجية طويلة الأمد والتسرب المالي الكبير ضمن إطار التجارة الدولية في العراق. قبل مبادرة الأتمتة، كان أداء هيئة الكمارك مقيداً بالعمليات اليدوية القديمة، وانخفاض الشفافية المؤسسية، ونقاط الاحتكاك التجاري التي أعاقت بشدة الاقتصاد غير النفطي.

أ. المشهد المالي في العراق وتاريخ إيرادات الكمارك: بينما بلغت صادرات العراق، المدفوعة بشكل كبير بالنفط، 127.96 مليار دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63.5% عن عام 2021، ظل تحصيل الرسوم الكمركية - الذي يستهدف الحجم الكبير من الواردات (المقدرة بنحو 36 مليار دولار بين عامي 2016 و2020) - ضعيفاً هيكلياً. وكان الدليل الأكثر وضوحاً على الفشل المالي قبل الأتمتة هو فجوة الإيرادات المحتملة الهائلة. مثلت الرسوم الكمركية، وهي الرسوم والضرائب الرئيسية التي تحصلها الهيئة العامة للكمارك، تاريخياً جزءاً ضئيلاً من إجمالي إيرادات الحكومة، حيث بلغت 1.5% فقط خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020. على الرغم من أن الرسوم الكمركية وغيرها من رسوم الاستيراد شكلت 14.11% من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2016، إلا أن مساهمتها الضئيلة في إجمالي إيرادات الحكومة سلطت الضوء على الفشل في تحويل النشاط التجاري إلى دخل للدولة بكفاءة. نبع هذا الضعف الهيكلي مباشرة من تباين كبير بين معدل التعريف القانونية وكفاءة التحصيل الفعلية. يكشف التحليل أنّ معدل التعريف الفعلي المحصل كان أقل من 2.6%، في حين بلغ متوسط معدل التعريف القانونية 10%. يشير هذا الفارق البالغ 7.4 نقطة مئوية بين هدف الإيرادات النظري والتحصيل الفعلي بوضوح إلى تسرب هائل ومنهجي في الإيرادات، ويرجع ذلك في الغالب إلى التقييم الاحتمالي أو سوء التصنيف أو الإعفاءات غير المشروعة. أصبحت معالجة هذا العجز العميق، الذي يمثل مليارات الدولارات من دخل الدولة

المفقود، الدافع الأقوى لاعتماد نظام أسيكودا. لذلك، تم تعريف الوظيفة الأساسية للنظام في السياق العراقي ليس فقط كتسهيل للتجارة فحسب، بل كآلية حاسمة للاسترداد المالي والحوكمة.

ب. أوجه القصور التشغيلية والاحتكاك قبل تطبيق نظام اسيكودا: امتدت التحديات التي تواجه هيئة الكمارك إلى ما هو أبعد من الخسائر المالية لتشمل احتكاكاً تشغيلياً معيقاً للتجار الشرعيين. اتسمت بيئة ما قبل نظام أسيكودا بتأخر كبير في إجراءات التخليص الكمركي وارتفاع تكاليف الامتثال. على سبيل المثال، بلغ متوسط الوقت المُبلغ عنه لتخليص الصادرات عبر الكمارك 11.8 يوماً في ديسمبر 2011. وأظهرت بيانات البنك الدولي الأحدث احتكاكاً عالياً مماثلاً، حيث استغرقت إجراءات الامتثال الحدودية 26 يوماً للصادرات التي يتولى إنجازها الرجال و27 يوماً لتلك التي تتولى إنجازها النساء في عام 2019. وقد أدت فترات التخليص الطويلة هذه إلى حالة من عدم اليقين وتضخم كبير في تكاليف سلسلة التوريد. علاوة على ذلك، كانت إجراءات الامتثال للمستندات مكلفة، حيث بلغت تكلفة الاستيراد، بما في ذلك الامتثال للمستندات، 500 دولار أمريكي في عام 2019. وكانت هذه المؤشرات العالية للوقت والتكلفة دليلاً على بيئة كمركية يدوية غامضة وعرضة للتفسيرات التعسفية والسلوكيات غير المشروعة. كما أدى الاعتماد على التدخل البشري إلى أوجه قصور تنظيمية. وشملت عمليات ما بعد التخليص تدقيقاً مكتئباً لإقرارات الكمارك، لكن هذه الإجراءات افتقرت إلى التماسك والتوحيد والتوجيهات الواضحة، مما أدى غالباً إلى عدد كبير من التناقضات والاختلافات بين التقييم الأولي والمراجعة اللاحقة. وقد فرض هذا القصور بدوره تعقيداً ومخاطر على مجتمع التجارة. والأهم من ذلك، أن مستوى جاهزية العراق المؤسسية للتجارة الرقمية كان منخفضاً للغاية، فقد سجلت درجة تسهيل التجارة للعراق في عام 2019 نسبة 18.28% فقط. وضمن هذه الدرجة، سجل مؤشر التجارة غير الورقية نسبة صفر%. وقد غذى هذا الاعتماد على العمليات الورقية الفساد، حيث وفر فرصاً لا حصر لها للتلاعب المادي والتفاوض والإكراه. وبالتالي، كانت مستويات الاحتكاك العالية والتسرب المالي أعراضاً أساسية لضعف حاد في الحوكمة، وهو ما تم اختيار الأتمتة لمواجهة استراتيجياً، حيث أشار الوزير علي عبد الأمير علاوي صراحةً إلى أن النظام سيقبل بشكل جذري من فرص الفساد والابتزاز وسوء الإدارة ويمثل خطوة في الإصلاح الكمركي.

ثانياً: تطبيق نظام ASYCUDAWorld: النشر المرحلي والنطاق الاستراتيجي: جاء اعتماد نظام ASYCUDAWorld بعد عملية اختيار دقيقة، إدراكاً لنجاح تطبيق النظام فيما يقرب من 100 دولة. وتفضّل هذه المرحلة الخيارات الاستراتيجية المدروسة التي اتخذتها حكومة العراق وفريق برنامج الأونكتاد لضمان تحقيق أقصى تأثير فوري.

أ. نشأة المشروع وولايته: ترسخ الالتزام الرسمي بالأتمتة في مايو 2021 عندما وقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والعراق اتفاقية لتحديث وأتمتة الإجراءات الكمركية. وكان من المقرر أن يبدأ الإطار الزمني لتنفيذ حل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديد في الربع الثاني من عام 2021. وتم إطلاق المشروع التجريبي، المعروف باسم ASYCUDAWorld، تجريبياً في سبتمبر 2023، وتُوّج ذلك بالإطلاق الرسمي في مكتب كمرك الشحن الجوي في مطار بغداد الدولي في 4 أكتوبر 2023. وقد مثّل أول بيان كمركي تم التعامل معه إلكترونياً بداية تحول شامل على مستوى البلاد يهدف إلى تبسيط العمليات الكمركية وتحقيق أفضل إيراد مالي.

ب. النشر الاستراتيجي والتغطية التشغيلية: خلال عام 2023، أطلقت حكومة العراق المتمثلة بالهيئة العامة للكمارك نظام ASYCUDAWorld استراتيجياً في تسعة من أصل 21 مكتباً كمركياً في البلاد. لم تعتمد استراتيجية النشر هذه على التوسع الجغرافي البسيط، بل على إعطاء الأولوية للنموذج الاقتصادي حيث تغطي هذه المكاتب التسعة مجتمعة نسبة هائلة تبلغ 81% من حجم التجارة الدولية للعراق. وقد ضمن هذا التركيز المدروس أن يحقق النظام عوائد مالية فورية

وكبيرة ويولد الزخم السياسي اللازم في وقت مبكر من دورة حياة المشروع. تم تشغيل المواقع الرئيسية بسرعة خلال 2024.

مارس 2024: بدأ نظام ASYCUDAWorld بمعالجة المعاملات في مكتب كمارك ساحة الترحيب الكبرى.

مايو 2024: توسع التطبيق ليشمل مكاتب كمركية أخرى في ميناء أم قصر.. ومكتب كمارك صفوان على الحدود مع الكويت.

2024: تم إطلاق النظام بنجاح في المعابر الحدودية البرية الحيوية في عرعر (الحدود السعودية) وطريبيل (الحدود الأردنية).

فبراير 2025: بدأ نظام ASYCUDAWorld بمعالجة المعاملات في مكتب كمرك مطار النجف الدولي. ولوحظ مؤشر رئيسي- للنجاح المؤسسي- خلال عملية النشر- في عرعر وطريبيل، حيث تم تسهيل عملية الإطلاق بالكامل من قبل فريق المشروع الوطني العراقي، ولم يتطلب الأمر سوى دعم عن بعد من خبراء ASYCUDA الدوليين. يُعدّ هذا النقل الناجح للمعرفة أمراً بالغ الأهمية لاستدامة النظام على المدى الطويل، وضمان الاكتفاء الذاتي الوطني وتقليل الاعتماد على المساعدة الفنية الخارجية. وتطلعاً إلى المستقبل وضعت الحكومة العراقية هدفاً طموحاً يتمثل في تشغيل نظام ASYCUDAWorld في جميع المواقع الكمركية الاتحادية بحلول منتصف عام 2025. وقد تميز تنفيذ المشروع بالالتزام بالتحول الرقمي منذ البداية، حيث أكدت العمليات الأولية في بغداد تطبيق نظام العمليات اللأورقية بنسبة 100%، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الرقمية وتفعيل الدفع الإلكتروني. ويشكل هذا الالتزام الرقمي الركيزة التقنية الأساسية للأهداف المؤسسية الأوسع نطاقاً، كما يتضح من الجدول الزمني المنظم للمشروع.

الجدول (1) حالة تنفيذ نظام ASYCUDAWorld والتغطية التجارية (2023-2025)

المقياس	الحالة	التاريخ / الهدف	الاهمية
تاريخ بدء التشغيل الرسمي	تم التعامل مع البيان الكمركي رقم 1 إلكترونياً (مطار بغداد).	1 أكتوبر 2023	البدء الرسمي للعمليات الوطنية المؤتمتة.
المواقع التشغيلية (الربع الثاني من عام 2024)	9 مكاتب كمركية رئيسية تعمل (من أصل 21 مكتباً إجمالاً)	بداية عام 2024	تركز على المراكز التجارية ذات الحجم الكبير.
تغطية التجارة الدولية	تمت أتمتة 81% من حجم التجارة الدولية للعراق.	الربع الثاني من عام 2024	يضمن تحقيق أقصى قدر من العائدات المالية بسرعة وبشكل كبير.
الإطلاق البحري الرئيسي	تمت معالجة المعاملات في ساحة الترحيب الكبرى.	مارس 2024	أتمتة البوابة الرئيسية للميناء.
إنجاز وطني في مجال الاكتفاء الذاتي	انطلاق التطبيق بقيادة الفريق الوطني العراقي للأتمتة.	2024	أدلة على نجاح بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.
هدف النشر الكامل	نظام ASYCUDA يعمل بكامل طاقته في جميع المواقع الكمركية.	2025	معياري لإنجاز المشروع وتحقيق فوائد وطنية مستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لتقارير رسمية

ثالثاً: تأثير الأداء المالي: توليد الإيرادات والانضباط المالي: إنّ النتيجة الأكثر فورية ونجاحاً الملموسة لتطبيق نظام ASYCUDA هي الزيادة غير المسبوقة في إيرادات الكمارك مما يؤكد فعالية النظام كأداة للتعافي المالي.

أ. الزيادة الفورية والملموسة في الإيرادات 2024: توفر الإحصاءات الأولية من المواقع التجريبية أدلة على تأثير النظام على الانضباط المالي وكفاءة التحصيل. ففي كمرك الشحن الجوي مطار بغداد الدولي، على سبيل المثال، ارتفعت إيرادات الكمارك بأكثر من 215% في الفترة من يناير إلى مايو 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويتجاوز هذا المكسب الهائل، الخاص بهذا الموقع، التقدير الداخلي الذي كان متوقعاً سابقاً بزيادة قدرها 50% في إيرادات الكمارك، وهو مبلغ يربطه السلطات في البداية بنمو محتمل قدره 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وتشير الزيادة الملحوظة في الأداء في المواقع التجريبية إلى الحجم الحقيقي للرسوم الكمركية التي لم يتم تحصيلها أو الاعتراف بها سابقاً. وقد ترجم هذا النجاح المحلي سريعاً إلى إنجازات وطنية. فقد أفاد المدير العام للهيئة العامة للكمارك العراقية أن إجمالي إيرادات الكمارك المحصلة بفضل تطبيق الأتمتة وتحديث النظام الإداري بلغت في عام 2023 نحو 1 تريليون و700 مليار، وفي عام 2024

نحو 2 تريليون و145 مليار دينار، أما العام الحالي 2025 فبلغت حوالي 2 تريليون و175 مليار دينار عراقي لغاية شهر تشرين الأول، وهو رقم غير مسبوق منذ عام 2003 ولغاية عام 2022 لم تتجاوز الإيرادات الكمركية السنوية 1 تريليون. وقد نُسب هذا التقدم صراحةً إلى "تشديد الرقابة وأتمتها، فضلاً عن تفعيل نظام أسيكودا في المعابر الحدودية". علاوة على ذلك، يتوقع المسؤولون أن يصل إجمالي إيرادات الكمارك إلى 2 تريليون و500 مليار دينار عراقي بحلول نهاية عام 2025.

ب. آلية الإنفاذ المالي والمساهمة في الاقتصاد الكلي: إن الارتفاع الكبير في الإيرادات هو نتيجة مباشرة لقدرة النظام على فرض الامتثال الإلزامي وسد الثغرات المتأصلة في الأنظمة اليدوية. يعمل نظام اسيكودا كمرشح إلزامي، مما يضمن عدم إمكانية استيراد البضائع إلا إذا كانت الشركة المعنية مسجلة. ويتيح النظام تعزيز الانضباط المالي من خلال السماح بالتدقيق الإلكتروني، وتنسيق الإيصالات مع البنك المركزي العراقي، وفرض تسجيل كل دولار يغادر العراق للاستيراد، وبالتالي منع التلاعب والتزوير. وتفرض هذه العملية الآلية دقة الإقرارات وحساب الرسوم الكمركية بشكل ثابت، والتي كان من الممكن تجاوزها سابقاً في ظل النظام القديم، مما يكشف الحجم الحقيقي للتسرب في الإيرادات سابقاً. على الصعيد الاقتصادي الكلي، يؤكد تحليل صندوق النقد الدولي الأهمية المالية الاستراتيجية لهذا الإصلاح، مشيراً إلى أن سيناريو التكيف بموجب المادة الرابعة يفترض زيادة بنسبة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإيرادات الناتجة عن تحسينات إدارة الكمارك، والمستمدة من تطبيق نظام اسيكودا وتعزيز إجراءات العمل. وبينما يسعى العراق إلى تنوع اقتصاده بعيداً عن الاعتماد على صادرات النفط، فإن المساهمة المتزايدة للإيرادات غير النفطية، المدفوعة بكفاءة تحصيل الرسوم الكمركية، توفر استقراراً مالياً حيوياً وتؤكد أهمية مشروع الأتمتة كأداة رئيسية للإصلاح المالي. ولوضع نتائج العراق في سياق دولي، يتجاوز النجاح الملحوظ بكثير المعايير المحددة من قبل تطبيقات أسيكودا الناجحة الأخرى على مستوى العالم، مما يشير إلى أن العراق واجه مستوى غير مسبوق من التهرب تاريخياً.

الجدول (2) : الأثر المقارن لنظام أسيكودا على الإيرادات (العراق مقابل المعايير الدولية)

البلد/المنطقة	إصدار اسيكودا	السنة	زيادة ملحوظة في الإيرادات
العراق (موقع مطار بغداد)	أسيكودا وورلد	التنفيذ الربع الرابع من عام 2023	زيادة بنسبة 215% (من يناير إلى مايو 2024 مقارنة بالعام الذي يسبقه)
تشاد (المطار الدولي)	أسيكودا وورلد	التنفيذ الربع الرابع من عام 2022	تضاعف (زيادة بنسبة 100%)
أنغولا	أسيكودا وورلد	التنفيذ خلال 2018	44%
بنغلاديش	غير متوفر (ترقية النظام)	التنفيذ خلال 2023	11%
العراق (توقعات وطنية)	أسيكودا وورلد	الإيراد المتوقع للعام الحالي 2025	2 تريليون و500 مليار دينار عراقي (الهدف السنوي المتوقع)

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لتقارير رسمية

ج. مؤشرات أداء الإيرادات: تُبرز المقارنة بين الوضع الأساسي قبل تطبيق النظام الآلي والنتائج الأولية الإمكانيات التحويلية لهذا النظام. يشير التقدير السابق للفقد في الإيرادات، المحسوب من الفرق بين متوسط التعريف البالغ 10% والمعدل الفعلي البالغ 2.6%، إلى أنّ حوالي 74% من الإيرادات المحتملة لم يتم تحصيلها. وتؤكد الزيادة الملحوظة في الإيرادات فور إطلاق النظام أنّ الأتمتة تساهم بنجاح في استعادة هذه الإيرادات المفقودة من خلال توحيد عملية التقييم وإلغاء التدخل البشري.

الجدول (3): تأثير نظام ASYCUDAWorld على إيرادات الكمارك (قبل التطبيق مقابل الأتمتة الأولية)

المقياس	البيانات الأساسية قبل تطبيق نظام اسيكودا (متوسط الفترة 2020-2016)	المرحلة الأولية لما بعد الأتمتة (توقعات/نتائج عام 2024)	التغيير/الارتفاع الملحوظ
الرسوم الكمركية (كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الحكومية)	~1.5%	~2%	مساهمة رئيسية كبيرة في الإيرادات غير النفطية
الإيرادات الكمركية السنوية (تريليون دينار عراقي)	أقل من 1.8 تريليون (الدورة قبل عام 2024)	2 تريليون و145 مليار دينار عراقي	نمو غير مسبوق منذ عام 2003
زيادة الإيرادات في الموقع الرئيسي (مطار بغداد)	غير متوفر	زيادة بنسبة 215% (من يناير إلى مايو 2024 مقارنة بالعام السابق)	تعافي مالي كبير خاص بالموقع
التحسين المالي والاقتصادي الكلي	غير متوفر	من المفترض أن تبلغ نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 0.3%.	سيناريو تعديل صندوق النقد الدولي
تقديرات بشأن تسرب الإيرادات قبل تطبيق نظام اسيكودا	حوالي 74% (متوسط التعريف الكمركية 10% مقابل معدل فعلي 2.6%)	انخفاض التسرب بسرعة خلال تطبيق نظام (الاسيكودا)	المتعافي المالي من خلال تعزيز الامتثال والإنفاذ.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لتقارير رسمية

رابعاً: مؤشرات تيسير التجارة والكفاءة التشغيلية: إلى جانب تعظيم الإيرادات، يتمثل الهدف الأساسي الثاني لنظام أسيكودا في تحسين تيسير التجارة من خلال تقليل أوقات وتكاليف التخليص الكمركي، وهو أمر ضروري لتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد العالمي.

أ. تخفيضات قابلة للقياس في الوقت والتكلفة: يهدف نظام أسيكودا إلى تسريع التخليص الكمركي وتقليل التكاليف الإدارية على مجتمع الأعمال. تبرز معايير الأداء التشغيلي المعمول بها قبل تطبيق نظام أسيكودا حجم التحول المطلوب. فقد كان متوسط وقت التخليص الكمركي للصادرات مرتفعاً، حيث بلغ 11.8 يوماً في عام 2011، بينما بلغ متوسط إجراءات الامتثال الحدودية للواردات والصادرات 26 إلى 27 يوماً في عام 2019. وبالمثل، كانت تكلفة الامتثال مرتفعة، حيث بلغت تكلفة الامتثال للمستندات 500 دولار أمريكي لكل شحنة استيراد في عام 2019. ومن المتوقع خفض هذه التكاليف بشكل كبير من خلال تبسيط الإجراءات، وتعزيز عمليات التحقق من التقييم، وتسريع أوقات الإنجاز. مع ذلك، يعتمد تحقيق كامل إمكانات الكفاءة بشكل حاسم على الوظيفة الأساسية للنظام: المعالجة الإلكترونية غير الورقية. فقد أدى عدم قدرة العراق تاريخياً على رقمنة الكمارك إلى حصوله على درجة 0% في مؤشر تيسير التجارة لعام 2019 فيما يتعلق بالتجارة غير الورقية. وكان هذا الاعتماد على الورق هو السبب الرئيسي وراء طول فترات التخليص الكمركي وارتفاع تكاليف المستندات. ويُعد الانتقال إلى نظام عمليات إلكترونية غير ورقية بنسبة 100%، كما تم تحديده خلال إطلاق النظام في بغداد، شرطاً فنياً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق تخفيضات كبيرة وقابلة للقياس في الوقت والتكلفة. فإذا استمر استخدام المستندات الورقية، ستكون المكاسب التشغيلية للنظام المركزي محدودة.

ب. الرقمنة والتوحيد القياسي والتقدم نحو النافذة الواحدة: يساهم النشر الناجح للنظام في تحسين النضج التقني للعراق بشكل سريع. ويغطي النظام معظم إجراءات التجارة الخارجية، حيث يتعامل مع بيانات الشحنات، والقرارات الكمركية، والمحاسبة، وإجراءات العبور في بيئة رقمية موحدة. علاوة على ذلك، يشمل الانتقال إلى نظام كمركي رقمي موحد متطلبات أساسية مثل ضمان تضمين جميع الشحنات رموز النظام المنسق (HS) الصحيحة في بيانات الشحنات (إلزامية اعتباراً من 1 يوليو 2025) والمواءمة مع التسعير المرجعي الرقمي لضمان تقييم منسق. ويُعد هذا التوحيد القياسي أمراً حيوياً لأنه يُصحح الوضع السابق حيث أدى عدم التناسق إلى العديد من التناقضات وإعادة التقييمات غير الضرورية. كما يعمل نظام ASYCUDA World كعمود فقري تكنولوجي للتكامل المؤسسي المستقبلي، ويدعم بشكل خاص نشر نظام النافذة الواحدة ASYCUDA (ASYSW). سيسمح هذا النظام بالتبادل الرقمي للبيانات التجارية بين مختلف المؤسسات الحكومية، مما يساهم في تقليص أوقات التخليص الكمركي وتكاليف التجارة. يتطلب تطبيق نظام النافذة الواحدة تنسيقاً مؤسسياً واسع النطاق؛ فعلى سبيل المثال، تطلب نشر نظام ASYSW في تركمانستان التكامل المتزامن لـ 22 مؤسسة حكومية شريكة. ويوضح هذا المدى الالتزام المؤسسي والسياسي الكبير الذي لا يزال مطلوباً من الحكومة العراقية لتحقيق كامل فوائد تسهيل التجارة.

الجدول (4): معايير كفاءة التجارة: الوضع قبل نظام اسيكودا مقابل أهداف الأتمتة

مؤشر الكفاءة	القياس الأساسي (قبل عام 2019)	السنة	أهداف نظام اسيكودا/تأثيره	آلية التحسين المستهدفة
متوسط الوقت اللازم لإتمام إجراءات تصدير البضائع (بالأيام)	11.80	2011	انخفاض كبير	معالجة مبسطة وآلية وقائمة على المخاطر
الوقت اللازم لاستيفاء متطلبات الحدود (الاستيراد/التصدير، بالأيام)	26 (رجال)، 27 (نساء)	2019	الاختزال إلى المتوسطات الإقليمية/العالمية	تبسيط الإجراءات الكمركية، وتقليل عمليات التفتيش المادي إلى الحد الأدنى.
تكلفة الاستيراد - الامتثال للمستندات (بالدولار الأمريكي)	500 دولار	2019	القضاء تقريباً على تكلفة الوثائق	التبادل الرقمي عبر ASYCUDA (ASYSW)
نسبة إنجاز تطبيق التجارة الإلكترونية (بدون استخدام الأوراق) (%)	0%	2019 (الأونكتاد)	عمليات خالية تماماً من استخدام الورق	الأتمتة الكاملة ومعالجة المستندات الرقمية
درجة الإجراءات الشكلية (%)	12.5%	2019 (الأونكتاد)	تحسن كبير من خلال الإجراءات الموحدة.	المعايير الدولية (UN/EDIFACT)، تقليل استخدام النماذج الورقية اليدوية.

خامساً- الإصلاح المؤسسي والحوكمة وإدارة المخاطر: تمتد الفوائد الهيكلية لنظام أسيكودا بعمق إلى الحوكمة والنزاهة والقدرة المؤسسية، وهي جوانب بالغة الأهمية لتعزيز أداء الكمارك بشكل مستدام.

أ. مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: يُعد الحدّ المنهجي من السلطة التقديرية البشرية في الإجراءات عالية المخاطر أهم إصلاح في مجال الحوكمة نفذته نظام أسيكودا. صرّح الوزير طيف سامي بأن النظام يساعد الحكومة على "تحقيق الانضباط المالي، وتقليل الأخطاء، وتعزيز كفاءة الموارد الحكومية وتوفير معلومات دقيقة" من خلال أتمتة حسابات الرسوم الكمركية، وتوفير مسارات تدقيق إلكترونية، وفرض ضوابط الامتثال (مثل التسجيل الإلزامي)، صُمم نظام أسيكودا لتجاوز آليات الفساد المتجذرة على المستوى البشري، وبالتالي تقليل فرص سوء السلوك بشكل جذري. تخدم هذه النزاهة المؤتمتة وظيفة أوسع في مراقبة وتدقيق استخدام الموارد الوطنية. من خلال تطبيق وتسجيل المعاملات بدقة، يوفر النظام مسار بيانات عالي الدقة يساعد في معالجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي ويساهم في مكافحة تحويل الأرباح عبر الحدود.

ب. إدارة المخاطر المتقدمة وقياس الأداء: يُعد اعتماد النظام الآلي لقياس الأداء (ASYPM) مكوناً حاسماً للحفاظ على مكاسب الأداء على المدى الطويل، ويمكن استخدامه جنباً إلى جنب مع نظام ASYCUDAWorld. يعمل نظام ASYPM باستخدام 29 مؤشر أداء محدداً لتوليد معلومات دقيقة ومباشرة حول جميع عمليات الكمارك. تسهل هذه القدرة تحولاً استراتيجياً في إدارة الكمارك. يكشف نظام ASYPM عن الممارسات السيئة ويزيد من الكفاءة التشغيلية من خلال توفير بيانات في الوقت الفعلي. هذا يحول تركيز إدارة الكمارك نحو إدارة أفضل للمخاطر، مما يسمح بتحسين استهداف الأمور عالية المخاطر. علاوة على ذلك، تعتمد إدارة المخاطر الفعالة على الحوكمة التعاونية؛ وقد نصح الخبراء بأن تتعاون إدارة الكمارك مع إدارة الضرائب المحلية لتبادل ملفات تعريف المخاطر عالية الامتثال وإدارة تسجيل دافعي الضرائب والمستوردين بشكل أفضل.

ج. ضرورات الإصلاح المؤسسي والقانوني: يرتبط التنفيذ التكنولوجي الناجح ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح المؤسسي- والتشريعي. يعتمد نجاح نظام أسيكودا على قدرة قوية في إدارة المشاريع والمشتريات وإدارة التغيير الفعالة. والأهم من ذلك، أكد الخبراء على ضرورة مراجعة قانون الكمارك بالتزامن مع تثبيت نظام أسيكودا. إذا لم يتم تحديث الإطار القانوني الحالي للاعتراف بالاختيار الآلي القائم على المخاطر والإقرارات غير الورقية وتمكينهما، فسيكون النظام مقيداً قانونياً، مما يجبر موظفي الكمارك على القيام بخطوات يدوية غير ضرورية، وبالتالي الحد من مكاسب الكفاءة في نهاية المطاف. لا يزال عدم التوافق القانوني المتزامن يشكل خطراً بالغ الأهمية يحول دون تحقيق الإمكانيات الكاملة للاستثمار. يُعدّ النشر- التقني الناجح الذي أنجزه الفريق الوطني في المكاتب الكمركية الاتحادية مؤشراً قوياً على بناء القدرات. مع ذلك، يلزم توفير تدريب متخصص مستمر للاستفادة من الوظائف المتقدمة المستقبلية، كتلك التي تتضمن تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، والتي تخطط الهيئة العامة للكمارك لاعتمادها.

الجدول (5): تحسينات الحوكمة والعمليات التشغيلية من خلال آليات نظام أسيكودا

منطقة الأداء	تحدي ما قبل نظام أسيكودا	آلية نظام أسيكودا	النتيجة القابلة للقياس	ركيزة الحوكمة
النزاهة والفساد	احتمالية عالية لسوء السلوك؛ إجراءات غامضة.	الحسابات الآلية، التدقيق الرقمي، الدفع الإلكتروني، مراقبة نظام ASYPM.	الحد بشكل كبير من فرص الفساد؛ وتحسين الانضباط المالي.	الشفافية والمساءلة
الكفاءة التشغيلية	ممارسات سيئة، اتخاذ قرارات يدوية، بطء في عملية الكشف.	تستخدم ASYPM 29 مؤشراً للأداء.	زيادة الكفاءة التشغيلية؛ معلومات تشغيلية دقيقة ومباشرة.	إدارة المخاطر
تسرب الإيرادات	التقليل من قيمة البضائع المصرح بها، والاعتماد على المستندات الورقية، والتزوير.	إجراءات إلزامية للتحقق من تسجيل الشركات، واجهة ربط مع البنك المركزي، احتساب آلي للرسوم الكمركية.	زيادة في الإيرادات بنسبة 215% في الشحن الجوي؛ الكشف عن حجم التسرب السابق.	الرقابة المالية
التوافق التنظيمي	إجراءات لا تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.	سير عمل موحد يستند إلى المعايير الدولية (UN/EDIFACT)	تم تحديد ضرورة إجراء مراجعة متزامنة لقانون الكمارك أمراً حتمياً.	التطوير المؤسسي
اتساق البيانات/الأخطاء	وجود عدد كبير من التناقضات في عمليات تدقيق المعاملات.	المعالجة الرقمية الموحدة، والتطبيق الإلزامي لنظام الترميز المنسق (يونيو 2025).	انخفاض في أخطاء الإقرارات؛ وتحسين جودة البيانات للتخطيط الاقتصادي	جودة البيانات

الفصل الرابع، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات الاستراتيجية والمسار طويل الأجل

1. يمثل تطبيق نظام ASYCUDAWorld في العراق إصلاحاً ناجحاً واستراتيجياً، وقد أسفر عن نتائج فورية وملموسة، لا سيما في مجال التعافي المالي، مع إرساء الأسس اللازمة لتحسين الكفاءة التشغيلية.

2. تشير الأدلة إلى تحقيق نجاح مالي ملحوظ يهرح حجم الاستثمار الأولي والخطة الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة في مجال النشر والتطبيق. فقد أظهر أحد المكاتب الكمركية الرئيسة ارتفاعاً فورياً في الإيرادات تجاوز 215% خلال فترة زمنية قصيرة، وهو ما يفوق بكثير المعايير المحلية والدولية، مما يعكس فعالية النظام في الحد من تسرب الإيرادات الناتج عن الاحتيايل اليدوي وضعف كفاءة عمليات التحصيل السابقة. كما يُعدّ التوقع بتحقيق إيرادات سنوية تصل إلى نحو 2.5 تريليون دينار عراقي بحلول نهاية عام 2025 دليلاً إضافياً على هذا التحول النوعي في أداء الكمارك، ودعماً مهماً لتعزيز موارد الاقتصاد العراقي غير النفطي.

3. وعلى المستوى التشغيلي، يمثل التحول من نظام يعتمد كلياً على المعاملات الورقية إلى نظام إلكتروني متكامل في المراكز الكمركية الرئيسة خطوة جوهرية لمعالجة الأسباب الرئيسة التي كانت تؤدي سابقاً إلى ارتفاع معدلات مدة التخليص الكمركي في العراق (والذي كان يتراوح بين 26-27 يوماً) وارتفاع تكاليف الامتثال (بمعدل 500 دولار أمريكي). فقد أسهم تطبيق النظام الإلكتروني في تقليل كلٍّ من الوقت والتكاليف بشكل ملحوظ، كما أن توحيد الإجراءات والمتطلبات الإلزامية للبيانات، بما في ذلك رموز النظام المنسق، من شأنه تعزيز دقة الإحصاءات التجارية، وهو ما يُعدّ عنصراً أساسياً لدعم التخطيط الاقتصادي المتقدم.

ثانياً: التوصيات: لتحقيق أقصى. عائد على المدى الطويل والانتقال من التعافي المالي إلى تسهيل التجارة المستدام، يوصى باتخاذ الإجراءات الاستراتيجية التالية:

1. تسريع المواءمة التشريعية: لا يمكن تحقيق الفوائد الكاملة لنظام اسيكودا، لا سيما في تقليل أوقات التخليص، إلا بعد تعديل قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 وتعديلاته لدعم فرضية الانتقائية الآلية القائمة على المخاطر، والتوثيق الإلكتروني، والإجراءات المتكاملة إلكترونياً. ويُعدّ تسريع هذا الإطار القانوني ضرورياً لضمان تمكين التكنولوجيا بشكل كامل.

2. الالتزام بالتطبيق الكامل لنظام النافذة الواحدة (ASYSW): يجب على الحكومة تخصيص الموارد اللازمة ورأس المال السياسي لدمج جميع المؤسسات الحكومية الشريكة ذات الصلة في نظام النافذة الواحدة أسيكودا. ويُعدّ تطبيق المرحلة الثانية هذا ضرورياً لمعالجة تكلفة الامتثال الوثائقي (500 دولار أمريكي) وتحقيق معايير تسهيل التجارة التنافسية عالمياً.

3. ضمان المراقبة المستمرة والتطوير التقني: يُعدّ استخدام نظام ASYPM بما يتضمنه من 29 مؤشراً للأداء خطوة محورية لضمان المتابعة المستمرة لكفاءة العمل وتعزيز الحماية من أنماط الاحتيايل المستحدثة التي قد تظهر بعد تجاوز المرحلة الأولى من صدمة الأتمتة. كما أن الاستثمار المتواصل في برامج التدريب المتقدم لفريق المشروع الوطني في العراق سيسهم في إطلاق وظائف وتقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين، بما يضمن استدامة التفوق التقني للنظام على المدى الطويل. وفي سياق متصل، فإن الاستفادة من البيانات التجارية الدقيقة والمحدثة التي يولدها نظام أسيكودا بشكل آلي تُعدّ أداة استراتيجية ينبغي على المنظمة المركزية للإحصاء ومديريات التخطيط الاقتصادي توظيفها في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية وتوجيه استراتيجيات التنمية والاستثمار بما يعزز كفاءة التخطيط الاقتصادي في العراق.

المصادر Reference

1. تقارير البنك الدولي (World Bank). (World Development Indicators: Iraq(2025 -2020)). Washington, D.C.: World Bank.

2. تقارير البنك المركزي العراقي (Central Bank of Iraq). (2020-2025). تقارير وإحصاءات حول الأداء المالي والاقتصادي في العراق. بغداد: البنك المركزي العراقي.
3. Boikova, M. V., Vorona, A. A., Gubarev, D. V., Maksimov, Y. A., & Timchenko, T. N. (2020, October). Transformation of customs administration and the impact of automation on decision-making by customs authorities. In International Scientific and Practical Conference (pp. 12-20). Cham: Springer International Publishing.
4. Bukhari, S. A. A., & Zaidi, S. S. Z. (2025). AN ANALYSIS OF THE CHALLENGES FACED BY CUSTOMS FOR TRADE FACILITATION IN PAKISTAN. *Contemporary Journal of Social Science Review*, 3(3), 1539-1556.
5. Cantens, T., Raballand, G., & Bilangna, S. (2010). Reforming Customs by measuring performance: a Cameroon case study. *World Customs Journal*, 4(2), 55-74.
6. Elhesenat, L. A. D. A., Zaqeba, M. A., Yaakub, N. A., & Hamid, S. A. (2025). The Effect of Customs and Tax Digital Operations on Jordanian Customs Performance Towards Sustainability.
7. Gradillas, M., & Thomas, L. D. (2025). Distinguishing digitization and digitalization: A systematic review and conceptual framework. *Journal of Product Innovation Management*, 42(1), 112-143.
8. Hannington, M. A. (2022). Effects of Automation of Customs Systems on Revenue Performance in Kenya (Doctoral dissertation, KESRA/JKUAT-Unpublished research project).
9. Kibiy, D. J. (2020). Effect of Customs reforms on performance of Customs and Border Control Department in Mombasa.
10. Lee, J. (2023). Robotics process automation (RPA) and the import/export customs declaration process. *Global Trade and Customs Journal*, 18(10).
11. Mayega, J., Waiswa, R., & Nabuyondo, J. (2024). How Clean is Customs Data? Data Management in Uganda Revenue Authority.
12. Miloshoska, D., Trajkov, A., & Karadjova, V. (2024). Measuring Customs Revenue Performance: Insights from North Macedonia.
13. Nganda, E. L. (2021). Effect of system automation on Customs performance at the Port of Mombasa in Kenya.
14. Nguyen, H. T., Grant, D. B., Bovis, C., Nguyen, T. T. L., & Mac, Y. T. H. (2021). Factors affecting efficiency of electronic customs and firm performance in Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*.
15. Orłowska, M., & Chackiewicz, M. (2024). LOGISTICS AND CUSTOMS HANDLING—NEW TECHNOLOGIES AND OPERATIONAL EFFICIENCY AND COMPLIANCE WITH INTERNATIONAL REGULATIONS. *Scientific Papers of Silesian University of Technology. Organization & Management/Zeszyty Naukowe Politechniki Slaskiej. Seria Organizacji i Zarzadzanie*, (211).
16. Peterson, M., Ketners, K., & Laurinavicius, A. (2016). Improvements to the performance of customs and tax authorities. *Viesoji Politika ir Administravimas*, 15(4).
17. SAMRAWIT, K. (2016). ASSESSMENT ON LOGISTICS INTERCONNECTIVITY WITH SPECIAL REFERENCE TO ETHIOPIAN FAST MOVING CONSUMER GOODS (FMCG) IN ETHIOPIAN TRADING ENTERPRISE (ALLE!) (Doctoral dissertation).
18. Selyukov, M., Kostin, A., Shalygina, N., Evdokimov, S., Moskalenko, O., & Solodilov, D. (2020, December). Improvement of customs and tax authorities interaction in the process of carrying out customs control after the release of goods. In 8th International Conference on Contemporary Problems in the Development of Economic, Financial and Credit Systems (DEFCS 2020) (pp. 50-54). Atlantis Press.
19. Shtrikov, A., Persteneva, N., & Shtrikova, D. (2022). Assessment of the Quality of Customs Services. In International School on Neural Networks, Initiated by IIASS and EMFCSC (pp. 1351-1361). Cham: Springer International Publishing.
20. Tatasciore, M., Bowden, V. K., Visser, T. A., Michailovs, S. I., & Loft, S. (2020). The benefits and costs of low and high degree of automation. *Human factors*, 62(6), 874-896.